

فهرست المحتويات

صفحة	الموضع
٥	الإهداء
٧	شكر وتقدير
١٣	المقدمة
فصل تمهيدي : معيار تمييز العقود الإدارية وطرق إنهاها	
المبحث الأول : معيار تمييز العقود الإدارية	
٢٠	الفرع الأول : معيار تمييز العقود الإدارية في كل من فرنسا ومصر
٢١	أولاً: العقود الإدارية بتحديد القانون
٢١	ثانياً: المعيار القضائي في تمييز العقود الإدارية
٣٤	الفرع الثاني: موقف القضاء العراقي من معيار تمييز العقد الإداري
٣٤	أولاً: طبيعة النظام القضائي في العراق
٣٥	ثانياً: ولادة القضاء المدني للنظر في المنازعات الإدارية
٣٦	ثالثاً: موقف القضاء العراقي من المعيار المميز للعقود الإدارية
المبحث الثاني: طرق إنهاء العقد الإداري	
٤٠	الفرع الأول: النهاية الطبيعية للعقد الإداري
٤٠	الحالة الأولى: عن طريق تنفيذ الالتزامات التي وردت في العقد
٤٠	الحالة الثانية: بانقضاء المدة المحددة لبقاءه
٤١	الفرع الثاني: النهاية المبتسرة للعقد الإداري
٤١	أولاً: الفسخ باتفاق الطرفين
٤١	ثانياً: الفسخ بقوة القانون
٤١	أ- هلاك محل العقد
٤٢	ب- الفسخ المنصوص عليه في العقد

٤٢	ثالثاً: الفسخ القضائي	حلزون
٤٢	الحالة الأولى: الفسخ القضائي بسبب القوة القاهرة	لؤلؤة
٤٤	الحالة الثانية: الفسخ القضائي كجزاء على تقصير المتعاقد	حلزون
٤٤	الحالة الثالثة: الفسخ القضائي كمقابل لسلطات جهة الإدارة	لؤلؤة
٤٤	رابعاً: الإنهاء الإداري	حلزون
٤٤	الحالة الأولى: الإنهاء الإداري عند عدم صدور خطأ من المتعاقد مع الإدارة	لؤلؤة
٤٥	الحالة الثانية: الإنهاء الإداري بسبب صدور خطأ من المتعاقد مع الإدارة	حلزون
٤٩	الباب الأول: مدى سلطة الإدارة في إنهاء العقد الإداري	لؤلؤة
٤٩	تمهيد	حلزون
٥٣	الفصل الأول: الأساس القانوني لسلطة الإنهاء الانفرادي	لؤلؤة
	المبحث الأول: الأساس القانوني لسلطة الانهاء الانفرادي بدون خطأ المتعاقد مع الإدارة	حلزون
٥٣	أولاً: أساس حق الإنهاء يقوم على فكرة السلطة العامة	لؤلؤة
٥٤	ثانياً: أساس حق الإنهاء يقوم على فكرة احتياج المرفق العام	حلزون
٥٥	ثالثاً: أساس حق الإنهاء يقوم على فكرة السلطة العامة وفكرة احتياج المرفق العام	لؤلؤة
٥٩	المبحث الثاني: الأساس القانوني الذي تقوم عليه سلطة فرض الجزاءات في العقد الإداري	لؤلؤة
٦٣	أولاً: أساس هذه السلطة يقوم على فكرة السلطة العامة	حلزون
٦٣	ثانياً: أساس هذه السلطة يقوم على فكرة المرفق العام	لؤلؤة
٦٤	الفصل الثاني: شروط ممارسة سلطة الإنهاء الانفرادي	لؤلؤة
٦٩	المبحث الأول: شروط ممارسة هذه السلطة في حالة عدم وجود خطأ من المتعاقد مع الإدارة	حلزون
٧٠	الشرط الأول: أن يكون إنهاء العقد مما يقتضيه الصالح العام أو صالح	لؤلؤة

٧٠	المرفق العام
		الشرط الثاني: أن يكون القرار الإداري الصادر بإنهاء العقد
٧٤	الإداري مشروعًا
٧٥	الشرط الثالث: أن يكون إنتهاء العقد مما تستوجبه خطط التنمية
		المبحث الثاني: شروط ممارسة هذه السلطة في حالة وجود خطأ من
٨٦	المتعاقدين مع الإدارة
		الشرط الأول: أن يكون المتعاقدين قد ارتكب خطأ جسيماً في
٨٦	تنفيذ التزاماته التعاقدية
٩٠	الشرط الثاني: إعذار المتعاقدين
٩٥	الباب الثاني: تطبيقات سلطة الإدارة في إنهاء بعض العقود الإدارية
٩٧	الفصل الأول: سلطة الإدارة في إنهاء عقد التزام المرفق العام "عقد الامتياز"
٩٩	تمهيد
١٠٣	المبحث الأول: استرداد المرفق العام
١٠٣	أولاً: الاسترداد المنصوص عليه في العقد "الاسترداد التعاقدى"
١٠٥	شروطه
١٠٧	ثانياً: الاسترداد غير المنصوص عليه في العقد "الاسترداد غير التعاقدى".
١٠٩	ثالثاً: الاسترداد الذي تتضمنه قوانين خاصة
١١٥	المبحث الثاني: اسقاط الالتزام
١١٦	- شروطه
١٢٠	- آثاره
١٢٩	الفصل الثاني: سلطة الإدارة في إنهاء عقد الأشغال العامة
١٢٩	تمهيد

المبحث الأول: سلطة الإدارة في إنهاء عقد الأشغال العامة في حالة عدم وجود خطأ من المقاول

١٣٤ شروطه -

١٣٤ آثاره -

١٣٩ آثاره -

المبحث الثاني: سلطة الإدارة في إنهاء عقد الأشغال العامة في حالة خطأ المقاول

١٤٥ شروطه -

١٦٣ آثاره -

المبحث الثالث: سحب العمل من المقاول -

١٦٤ شروط ممارسة سحب العمل -

١٧٣ آثاره -

١٧٩ الخاتمة -

المصادر -

١٨٩ المصادر باللغة العربية -

١٩٠ المصادر باللغة الأجنبية -

١٩٧ الخلاصة باللغة الإنكليزية -